دور خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في تحقيق الامن الاسري

The role of the sustainable development plan for the year in achieving family security2030

ا.م.د مروة ابراهيم محمد
الجامعة المستنصرية
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

م.م خالد حمدي سليم
الجامعة التقنية الوسطى
الكلية التقنية الهندسية الكهربائية

Khalad.hamdi@mtu.edu.iq
dr.marwaibraheem@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص

تهدف خطة التنمية المستدامة لسنة 2030 لسد الفجوة بين حقوق الانسان والتنمية وجعل العالم مزدهراً بتحقيق توازن بين ابعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، و عند تفحص اهداف هذه الخطة المقدمة من قبل منظمة الامم المتحدة نجد بانها تسعى الى تحقيق امن اسري، لان ابرز اهدافها يرتبط باستقرار الاسرة و المحافظة عليها من التفكك، فان هذا الهدف نستطيع استنتاجه من اهدافها السبعة عشر.

الكلمات المفتاحية: خطة، التنمية، المستدامة، امن، اسري.

Abstract

The 2030 Sustainable Development Agenda aims to bridge the gap between human rights and development, making the world prosperous by achieving a balance between the economic, social, and environmental dimensions of sustainable development. When examining the goals of

this agenda presented by the United Nations, we find that it seeks to achieve family security, as one of its main goals is related to the stability of the family and protecting it from disintegration. This goal can be inferred from its seventeen objectives.

Keywords: Agenda, Development, Sustainable, Security, Family.

المقدمة

لا شك ان صلاح اي مجتمع يجب ان يبدأ بالأسرة، فهي اللبنة الاولى لبناء مجتمع سليم، فاستقرار الاسرة ينعكس على استقرار وتقدم الدولة، فيجب ان يتم توفير عدة عوامل تساهم في تحقيق امن اسري، منها العامل الاقتصادي والاجتماعي والاخلاقي والفكري والصحي لمواجهة التحديات والصعوبات التي تهدد امن الاسرة واستقرارها، وتحقيق هذا الامن هو من اختصاص الدولة اذ تكرس جل اهتمامها في سبيل تحقيق امن اسري لمواطنيها، فكلما كان هناك امن اسري عبر ذلك عن تطور وتقدم الدول، كما ان هناك ارتباط وثيق بين تحقيق الامن الاسري وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 المقدمة من مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان، التي من اهم اهدافها القضاء على الجوع والصحة الجيدة، والتعليم الجيد والمياه النظيفة الصالحة للشرب وتحقيق المساواة وعدم التمييز بين الجنسين، فمن الواضح ان اهداف الخطة تصب في تحقيق امن اسري من خلال اعتماد اهم مرتكزات الامن الاسري كهدف تسعى لتحقيقه، وتهدف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لتحقيق خطوات ملحوظة في بناء مجتمعات اكثر سلاماً وعدلاً، وللحكومات دور

اساسي في تحقيق هذا الهدف من خلال تغطية قضايا حقوق الانسان لتهيئة بيئة مستقرة على المستويين الدولي والداخلي.

اولاً:- اهمية البحث

تعود اهمية موضوع البحث الى عدة امور منها:

ان الاسرة هي النواة الاولى لبناء المجتمعات التي يرتبط صلاحها بصلاح الاسرة، اذ انه عند تحقق امن الاسرة نتج عن ذلك استقرار وامن مجتمعي تنعكس اثاره على الدولة، فتقدم الدول مرتبط بتحقيق امن اسري ومجتمعي، فان اهمية الموضوع تنطلق من اهمية الاسرة ودورها المؤثر في بناء مجتمعات متقدمة يسودها الامن والامان.

ارتباط امن الاسرة بتحقيق تقدم في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والقانونية ...الخ وبذلك يستمد الموضوع اهميته لارتباطه بعدة جوانب حياتية.

ازدادت اهمية موضوع البحث بعد الاهتمام الدولي الذي لاقاه من خلال تطرق العديد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الاسرة .

ان الربط بين موضوع امن الاسرة وخطة التنمية المستدامة لسنة 2030 من خلال دراسة اهدافها اعطى للموضوع اهمية خاصة للأسرة من منظور دولي.

ثانياً: اشكالية البحث

يثير موضوع البحث عدة تساؤلات تحتاج الى الاجابة عنها منها :-

ل تعد الحماية التي وفرتها الاتفاقيات الدولية للأسرة كافية لتحقيق الامن الاسري؟ وهل توجد اتفاقية متخصصة بأمن الاسرة؟

ما لدور الذي لعبته خطة التنمية المستدامة لسنة 2030في مجال امن الاسرة؟ وهل تطرقت الخطة لموضوع امن الاسرة بصورة صريحة في اهدافها السبعة عشر؟

ثالثاً: منهجية البحث

اتبعنا عدة مناهج في دراسة بحثنا منها المنهج الوصفي والتحليلي وذلك لوصف الموضوع وتحليل الامور التي تتعلق به لغرض الاحاطة بجوانبه المتعددة بالبحث والتحليل والتفسير بالرجوع للدراسات المتعلقة بالموضوع.

رابعاً: هيكلية البحث

قسمنا البحث الى مطلبين وخاتمة خصصنا المطلب الاول للتعريف بالأمن الاسري اما المطلب الثاني خطة التنمية المستدامة لسنة 2030.

المطلب الاول

التعريف بالأمن الاسري

للأمن الاسري اهمية كبيرة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وذلك لان الاسرة تتشارك مع المجتمع في جميع مجالاته وهناك ترابط وثيق بين تحقيق امنها وامن المجتمع ككل، فالأمن الاسري هو مقصد تسمو اليه المجتمعات البشرية المتقدمة والسوية، لان اي خلل فيها يؤثر على المجتمع بأكمله فهناك علاقة مترابطة بين الاسرة والمجتمع اذ بصلاحها يصلح امر المجتمع ويعد من المجتمعات المتقدمة في حال نالت الاسرة وافرادها حقوقهم، وان موضوع امن الاسرة يرتبط ايضاً بأمن الدولة والمجتمع الدولي فبوجود اسرة امنة من كل انتهاك لحقوقها لا وجود لخليات ارهابية تهدد امن المجتمع الدولي ولا مرتكبي الجرائم المنظمة التي من ضمن اسباب انتشارها هو التفكك الاسري وانعدام الروابط الاسرية، وعليه سنتطرق في هذا المطلب الى تعريف الامن الاسري في الفرع الاول، اما الفرع الثاني سنتطرق للحماية الدولية للأسرة لبيان موقف القانون الدولي من موضوع حماية حقوق الاسرة.

الفرع الاول

تعريف الامن الاسري

تعرف الاسرة بانها مؤسسة اجتماعية تخضع في تكوينها للدوافع الطبيعية والاستعدادات والقدرات الكامنة في الطبيعة البشرية، النازعة الى الاجتماع، اي انها مؤسسة اجتماعية تنبعث عن

ظروف الحياة الطبيعية التلقائية للنظم والاوضاع الاجتماعية، وهي ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري ودوام الوجود الاجتماعي.[1]

وقد عرف الاعلان العالمي لحقوق الانسان الاسرة بأنها :" الوحدة الجماعية الطبيعية والاساسية للمجتمع".[2]

وان امن الاسرة هو السلامة والامان ومنع اي خطر يهدد استقرار الاسرة، وعليه فالأمن الاسري هو عملية مخططة ومنظمة بين افراد الاسرة في تفاعل ايجابي دائم بينهم لجميع الجوانب الشخصية والنفسية والاقتصادية والاجتماعية والمالية وتتسم هذه العلاقة بالمحبة والمودة والتعاون والشورى لتحقيق التماسك والاستقرار.[3]

وقد عرف الامن الاسري بانه اطمئنان افراد الاسرة الواحدة على جميع مناحي حياتهم من الاعتداء المادي او المعنوي وكل ما يهدد استقرارهم، سواء اكان هذا داخلياً على مستوى الاسرة او خارجياً على مستوى المجتمع، بما يضمن حياة مستقرة لأفراد الاسرة في ضوء مقاصد الشريعة الاسلامية ودلالات النصوص الشرعية المتعلقة بالأسرة.[4]

[1] محمد جغام وصوفيا شراد، الحماية القانونية للاسرة المفهوم والتجليات، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 7، العدد 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية–جامعة محمد بو ضياف بالمسيلة، الجزائر، 2022، ص 342.

[2] المادة (16) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948.

[3] مروة ناجح البعول و سميرة عبد الله الرفاعي، مقومات الامن الاسري من منظور تربوي اسلامي ودرجة تحققه لدى العاملات في جامعة اليرموك، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات التربوية والنفسية، مجلد 29، عدد 6، فلسطين، 2021، ص50.

[4] حيدر حسين كاظم الشمري، الامن الاسري ضرورة لحماية المجتمع العراقي، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 13، العدد خاص، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الانبار، 2023، ص 56.

كما يعرف الامن الاسري بانه التعاون بين الرجل و المرأة لتحقيق الاستقرار الاسري لجميع افراد العائلة، فهو شعور افراد الاسرة بالأمن والاطمئنان في ممارسة كافة حقوقهم في المجتمع والتي تضمن لهم مكانة وريادة فيه.[1]

فالأمن الاسري يحقق السلم الاجتماعي فالأمن يشمل امن الفرد والمجتمع, فيقصد به توافر الاستقرار والامن والعدل الكافل لحقوق الافراد في مجتمع ما او بين مجتمعات اول دول، فنجد ان هناك علاقة ما بين السلم والامن اذ كلاهما يؤدي الى تحقيق المصالح المشتركة للأفراد والدولة، كون ان الامن دعامة هامة من دعائم تحقيق السلم، فالأمن هو اصل طمأنينة النفس وزوال الخوف والسلم يشترك معه في الاصل ذاته.[2]

الفرع الثاني

الحماية الدولية للأسرة

عند تفحص نصوص المواثيق والاتفاقيات الدولية نجد ان الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان تضمنت حماية حقوق متعلقة بالأسرة وتحقيق امنها، فالإعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة 1948 تطرق للأسرة اذ نص فيه على انه:" لا يجوز تعريض احد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة او في شؤون اسرته او مسكنه او مراسلاته، ولا لحملات تمس شرفه او سمعته".[3] وفي نص اخر من نفس الاعلان ورد فيه انه :" للرجل والمرأة، متى ادركا سن البلوغ، حق التزوج وتأسيس أسرة".[4]

---

[1] مروة ناجح البعول و سميرة عبد الله الرفاعي، مصدر سابق، ص 56.

[2] حيدر حسين كاظم الشمري، مصدر سابق، ص57.

[3] المادة (12) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة 1948.

[4] المادة (16) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة 1948.

واتفاقية الرضا بالزواج والسن الادنى للزواج وتسجيل عقود الزواج، وفي العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966 ورد في المادة 23 تعريف الاسرة وان الزواج يكون في سن البلوغ الذي ينعقد برضا الطرفين وكفالة تساوي الحقوق والواجبات للزوجين وضمان الحماية حتى بعد انحلال رابطة الزوجية وبالأخص الحماية الضرورية للأولاد في حال وجودهم.[1]

كما ان العهد المذكور كفل للأولاد الحماية اللازمة بتسجيلهم واعطائهم اسم وجنسية وهذه الحقوق على اسرته وعلى الدولة التي يجب ان تتخذ التدابير اللازمة لكفالة حقوقه.[2]

والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966 اقر بوجوب منح الاسرة، التي تشكل الوحدة الجماعية الطبيعية والاساسية في المجتمع، اكبر قدر ممكن من الحماية والمساعدة، وبالأخص لتكوين هذه الاسرة لمساعدتها بالقيام بمهامها ومسؤوليتها من تربية الاولاد الذين تعليهم كما اكد العهد المذكور ان الزواج يكون برضا الطرفين كما اقر بتوفير حماية خاصة للأمهات خلال فترة معقولة قبل الوضع وبعده ومنحهن اجازة مأجورة او مصحوبة باستحقاقات ضمان اجتماعي، كما اوجب اتخاذ تدابير الحماية والمساعدة الخاصة لصالح جميع الاطفال

[1] نصت المادة (23) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966 على ان:" 1-الاسرة هي الوحدة الجماعية الطبيعية والاساسية في المجتمع، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة.

2-يكون للرجل والمرأة، ابتداء من بلوغ سن الزواج، حق معترف به في التزوج وتأسيس اسرة.

3- لا ينعقد أي زواج الا برضا الطرفين المزمع زواجهما رضاء كاملا لا اكراه فيه.

4-تتخذ الدول الأطراف في هذا العهد التدابير المناسبة لكفالة تساوى حقوق الزوجين وواجباتهما لدى التزوج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله. وفي حالة الانحلال يتوجب اتخاذ تدابير لكفالة الحماية الضرورية للأولاد في حال وجودهم".

[2] المادة (24) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966.

والمراهقين من دون اي تمييز كما حثت ان تضع الدول الاعضاء قوانين تعاقب على استخدامهم بأعمال تفسد اخلاقهم تضر بصحتهم او تهدد حياتهم وتحديد حدود دنيا لسن العمل حتى يحظر استخدام من لم يبلغ هذا السن.[1] كما اقر بان يكون لكل شخص ولأسرته مستوى معيشي كاف من مواد غذائية وتأمين موارد مائية وكساء ومأوى وحقه في تحسين متواصل لظروفه المعاشية وتتعهد الدول الاطراف باتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق والاعراف بالأهمية الاساسية للتعاون الدولي.[2]

كما ان اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز العنصري ضد المرأة 1979 تضمنت بان تتخذ الدول الاطراف جميع التدابير المناسبة والملائمة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الامور المتعلقة بالزواج والعلاقات العائلية بان تتم المساواة بين الزوجين في كافة الحقوق ومنها الملكية وحيازة الممتلكات وكذلك الامر بالنسبة للمسؤوليات وتطرقت الاتفاقية لموضوع تحديد سن ادنى للزواج.[3] واتفاقية حقوق الطفل لسنة 1989 اقرت بان الاسرة هي الوحدة الاساسية للمجتمع والبيئة الطبيعية لنمو ورفاهية جميع افرادها وبخاصة الاطفال الذين ينبغي ان تتوفر لها الحماية وتقدم المساعدة اللازمة لتتمكن من القيام بكامل مسؤولياتها داخل المجتمع وتجاه افرادها، كما لا يجوز ان يجرى اي تعرض تعسفي او غير قانوني للطفل في حياته الخاصة او اسرته او منزله او مراسلاته، ولا اي مساس غير قانوني بشرفه او سمعته وتحمى حقوقه بموجب قانون من هذا

---

[1] المادة (10) من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966.

[2] المادة (11) من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966.

[3] المادة (16) اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979.

التعرض.[1] (الديباجة، 16)، واعلان فيينا لحقوق الانسان لسنة 1993 اكد على حقوق المرأة والطفل وهناك غير ما ذكر من الاتفاقيات التي تصطبغ بصبغة غربية

كما ان المؤتمرات والمواثيق الدولية استحدثت مفهوماً جديداً للأسرة يعرف ب" الانماط الاسرية المتعددة" الامر الذي افرغ مفهوم الاسرة من محتواه مع بقاء التسمية كما هي بحيث تشمل اكثر من نوع الامر الذي واجه انتقاداً واسعاً من قبل الدول الاسلامية الامر الذي عدته تهديداً لوجود الاسرة وفي هذا السياق اقر المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المنعقد في القاهرة سنة 1994 في المادة 10 منه ومؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية المنعقد في اسطنبول سنة 1996 في المادة 11 دعوة الدول الى ان تقدم دعم افضل للأسرة وتبني سياسات تشريعية تسهم في استقرارها وتدعم تنوع اشكالها الامر الذي واجه اعتراضاً من الدول الاسلامية.[2]

وعلى الرغم من الاهتمام الدولي بالأسرة وتوفير حماية لأفرادها من خلال النصوص التي استعرضناها اعلاه واهتمام المؤتمرات الدولية بنفس الشأن، الا انه لا توجد اتفاقية دولية تختص بالأسرة وبتحقيق امنها بصورة متخصصة وان اغلب النصوص التي تطرقنا لها كانت التطرق فيها ضمنياً للأسرة.

---

[1] الديباجة والمادة (16) من اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989.

[2] فاطمة نجم محمد، الحماية القانونية للأسرة في التشريعين العراقي والجزائري دراسة مقارنة، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 20، العدد 2، 2021، ص40.

المطلب الثاني

خطة التنمية المستدامة لسنة 2030[1]

اعتمدت الدول الاعضاء في الامم المتحدة بالإجماع خطة التنمية المستدامة بأهدافها السبعة عشر التي تهدف الى ان تحدد اتجاه السياسة العالمية والوطنية المعنية بالتنمية بتقديم خيارات وفرص جديدة لسد الفجوة بين حقوق الانسان والتنمية، كما تسعى خطة التنمية المستدامة الى اعمال حقوق الانسان لجميع الاشخاص وفي جميع البلدان منها المتقدمة والنامية على حد سواء.[2]

وتعد خطة التنمية المستدامة، دعوة عالمية للعمل على تحسين فرص الحياة بكل جوانبها لكل شعوب العالم، اذ ان هذه الخطة تسعى بأهدافها الى ادارة وحماية النظم الايكولوجية بصورة متكاملة وغير قابلة للتجزئة، فالتنمية يجب ان تحقق توازن بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية

([1]) تم اعتماد خطة 2030 في سبتمبر 2015 من قبل جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة بهدف القضاء على الفقر ومكافحة عدم المساواة وتغيير المناخ على مدى الخمسة عشر سنة المقبلة، كما ان هذه الخطة تتألف من الاعلان، واهداف التنمية المستدامة، ووسائل التنفيذ والشراكة العالمية، والمتابعة والاستعراض، وتعد خطة التنمية المستدامة لسنة 2030 خطة طموحة يمكن من خلالها تحقيق تحول عالمي اذا ما تم العمل بموجبها بصورة متكاملة فقد قسمت الى 17 هدف رئيسياً و 169 غاية فرعية تتوافق مع اهداف الالفية تغطي نطاق واسع من الاهداف والغاليات التي تعكس الترابط بين اركان التنمية المستدامة.
-خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية ، مقال منشور في الانترنيت على الرابط الالكتروني الاتي:
https://archive.unescwa.org/ar/sub-site/%D8

([2]) لمحة عن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ، مقال منشور على الرابط الالكتروني الاتي:
https://www.ohchr.org/ar/sdgs/about-2030-agenda-sustainable-deveiopment

اي ان العمل في مجال ما سيؤثر على النتائج في مجالات اخرى، فان برنامج الامم المتحدة الانمائي يقوم بالمساعدة في تنفيذ تلك الاهداف من خلال عمله في مختلف دول العالم.[1]

وعليه لا بد من ان نتطرق في هذا المطلب الى تعريف التنمية المستدامة في الفرع الاول والى اهداف خطة التنمية المستدامة لسنة 2030 في الفرع الثاني وحسب الاتي:

الفرع الاول

تعريف التنمية المستدامة

تعد التنمية عملية واعية مجتمعية موجهة ودائمة لإرادة وطنية مستقلة بتحولات هيكلية وتغيرات اجتماعية وباقي الاصعدة لتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين نوعية الحياة، وان اصل كلمة استدامة يعود للتعبير عن تشكيل وتطور النظم الديناميكية التي تتغير هيكليتها وخصائصها مع بعض وقد تطور هذا المفهوم وانتشر في العالم لتلبية احتياجات الجيل الجديد واتاحة الفرصة للأجيال القادمة للاستفادة من الموارد بطريقة تكون بعيدة عن الاستهلاك.[2]

وورد تعريف التنمية في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية لسنة 1982 بنها :" تنمية متطلبات الواقع من غير الاخلال بقدرة الاجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم" فقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة في سبعينيات القرن العشرين وارتبط بمفاهيم التنمية الاقتصادية وتنمية العنصر البشري وتنمية

---

[1] رجاء ابراهيم سليم، تداعيات جائحة كوفيد- 19 على سبل تحقيق خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد (4)، الجمعية العراقية للعلوم السياسية، 2021، ص 66.

[2] نوار عبد الله علي، دور التربية الفنية في تعزيز التنمية المستدامة (الاهمية- المداخل- المعوقات)، المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية، العدد (16)، المجلد (5)، كلية اصول الدين الجامعة، 2025، ص 554.

رأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية والمجتمع المحلي ومعظم هذه المفاهيم تتحقق من خلال المرفق العام فهو الاداة الذي بواسطته تقوم الدول بتسيير امورها بوجود خطة تنمية مستدامة وقد شاع استخدام مصطلح التنمية المستدامة بين العلماء والباحثين في المجال الاقتصادي والبيئي.[1]

وقد تم طرح عدة تعاريف للتنمية منها تعريف البرنامج الانمائي للأمم المتحدة لسنة 1990 اذ عرف التنمية بانها :" عملية توسيع نطاق الخيارات المتاحة امام الفرد ، واهم هذه الخيارات المتشعبة هي ان يحيا الناس حياة طويلة وخالية من العلل وان يتعلموا وان يكون بوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل مستوى معيشة كريمة".[2]

كما عرفت التنمية المستدامة بانها :" هي تلك التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الاجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها، وهناك من عرفها بأنها تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الاجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم".[3]

[1] بان صاحب عبد المنعم، دور الامن القضائي في تحقيق التنمية المستدامة " دراسة تحليلية في ضوء احكام الدستور العراقي"، مجلة رسالة الحقوق، المجلد (17)، العدد(1)، كلية القانون– جامعة كربلاء، 2025، ص362.

[2] نوار محمد ربيع الخيري، التنمية المستدامة: دراسة نظرية، المجلة السياسية الدولية، العدد (62)، الجامعة المستنصرية، 2025، ص 113.

[3] ماجد راغب الحلو، قانون البيئة في ضوء الشريعة الاسلامية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2002، ص 109.

وتعرف التنمية المستدامة على انها :" عملية تغيير يتم فيها تجديد استغلال الموارد، واختيار الاستثمارات، وتوجيه التطور التقني، وكذلك التغيير المؤسساتي بدلالة الحاجات الحالية والمستقبلية".[1]

فالتنمية المستدامة لا تقتصر على مجال واحد فقط، بل يشمل مجموعة واسعة من المجالات الحياتية مثل التنمية الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، العسكرية، الانسانية، النفسية، العقلية، الطبية، التعليمية والتقنية

وحتى القانونية فالتنمية المستدامة تحقق توازناً بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بحيث يتم تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي دون استنزاف الموارد الطبيعية او الاضرار بالبيئة وضمان تلبية احتياجات الاجيال الحالية دون المساس بقدرة الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.[2]

فالتنمية المستدامة هي عملية شاملة لإدارة الموارد الطبيعية لاستمرارية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية للمجتمع لضمان رفاهية الاجيال الحالية وحفظ حقوق الاجيال القادمة من الموارد الطبيعية للعيش حياة كريمة وذلك من خلال تحقيق توازن بين الجوانب المذكورة.

[1] امنة عبد الحسين مراد، التنمية المستدامة في المناطق الحضرية – التحديات والحلول، مجلة التعليم للدراسات التخصصية الحديثة، المجلد (1)، العدد (9)، الوقف السني، 2025، ص 473.

[2] رفاء مهاوي هاني وسجى سعد احمد، خصائص المدن الذكية وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة المستنصرية للعلوم الانسانية، المجلد (3)، العدد(2)، الجامعة المستنصرية، 2025، ص 163.

الفرع الثاني

اهداف خطة التنمية المستدامة لسنة 2030

لخطة التنمية المستدامة لسنة 2030 سبعة عشر هدفاً كما اشرنا في الصفحات السابقة فهي خطة لتحقيق مستقبل افضل واكثر استدامة للجميع، اذ تعد هذه الاهداف التحديات العالمية التي يشهدها العالم وان هذه الاهداف هي :-.[1]

1-القضاء على الفقر

2- القضاء التام على الجوع

3- الصحة الجيدة والرفاه

4- التعليم الجيد

5- المساواة بين الجنسين

6- المياه النظيفة والنظافة الصحية

7- طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

8- العمل اللائق ونمو الاقتصاد

9- الصناعة والابتكار والهياكل الاساسية

10- الحد من اوجه عدم المساواة

11- مدن ومجتمعات محلية مستدامة

[1] اهداف التنمية المستدامة ، تقرير منشور في الانترنيت على الرابط الاتي:

https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals/

12- الاستهلاك والانتاج المسؤولان

13- العمل المناخي

14- الحياة تحت الماء

15- الحياة في البر

16- السلام والعدل والمؤسسات القوية

17- عقد الشراكات لتحقيق الاهداف

وعند تفحص اهداف خطة التنمية المستدامة لسنة 2030 ودورها في تحقيق امن اسري الذي هو يعبر عن استقرار الاسرة اذ بتحقيق امنها يتحقق السلم والامن المجتمعي اذ ان الاسرة هي النواة الاساسية لبناء المجتمعات بتحقق استقرارها يتحقق السلم للأفراد والدولة ومن ثم المجتمع الدولي، وكما اشرنا في الصفحات السابقة الى ان الاتفاقيات الدولية كفلت الحماية لأسرة من جوانب عدة لتحقيق استقرارها وامنها المادي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، فلو ناقشنا اول هدف من اهداف خطة التنمية المستدامة التي نحن بصدد البحث في دورها بتحقيق امن اسري نجد بان القضاء على الفقر هو مقومات تحقيق امن اسري ومجتمعي اذ لا يمكن التحدث عن هذا الامن في حال كانت الاسرة تعاني من الفقر والعوز اذ بوجود الفقر ينعدم امن الاسرى وننتقل للحديث عن موضوع اخر وهو التفكك الاسري ، كما ان الهدف الثاني لخطة التنمية المستدامة هو مشتق عن الاول فالفقر يؤدي الى الجوع وكليهما يرتبط بالوضع المالي والاقتصادي للأسرة وهو من مهددات امن الاسرة ، كما ان الوضع الصحي والتعليم الجيد والمساواة وتأمين مياه نظيفة صالحة للشرب وتأمين موارد الطاقة وتوفير فرصة عمل

تليق بأفراد الاسرة تعد من ابرز الوسائل والمقومات التي بتوافرها يتحقق الامن الاسري، فعند اطلاعنا على اهداف خطة التنمية المستدامة نرى بان اول ثمان اهداف تصب في تحقيق امن اسري اما الاهداف الاخرى فهي تصب في تحقيق امن مجتمعي داخل الدولة وكلاهما يكمل الاخر فالعلاقة تكاملية بين الامن الاسري والامن المجتمعي لا يمكن ان يستمر احدهما دون الاخر، وعليه فان اهداف هذه الخطة تدعم دور الاسرة في تحقيق امنها بتوفير بيئة امنة ومستقرة للأسرة وما يدعم هذا الدور هو الاتفاقيات الدولية التي ذكرنا بعضها في المطلب الاول الفرع الثاني من هذا البحث التي تؤكد دعم افراد الاسرة رجالاً ونساءً واطفالاً لينالوا حقوقهم لتأتي خطة التنمية المستدامة بأهدافها السابق ذكرها لتدعم وتؤكد ما جاءت به النصوص الاتفاقية.

الخاتمة

في نهاية البحث توصلنا الى جملة من النتائج والتوصيات والتي سوف نبينها على النحو الاتي:

اولاً: الاستنتاجات

1- يرتبط امن الاسيرة بالأمن والسلام داخل الدولة ونطاق هذا الامن يتسع ليشمل السلم والامن الدوليين فالأسرة هي المسؤولة عن توجيه افرادها بصورة صحيحة بوضعهم على الطريق الصحيح، وتمنعهم من الانحراف والاتجاه الخاطئ، فهناك العديد من الجرائم الوطنية والدولية كان لتأثير التفكك الاسري على افرادها ان يكون سبباً في اتجاههم وسلوكهم الجرمي.

2- تهدف خطة التنمية المستدامة التي اعتمدت من الامم المتحدة عام 2015 الى التنمية وان يكون هناك توازن بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتسريع التقدم للفئات المتأخرة فهي تهدف الى جعل العالم في تقدم مستمر للأجيال الحالية والاجيال القادمة فهي دعوة عالمية للعمل من اجل القضاء على الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع البشرية جمعاء بالأمن والسلام والازدهار .

3- هناك علاقة تكاملية بين امن الاسرة وتحقيق تنمية مستدامة فكلاهما يؤثر ويتأثر بالأخر، وذلك لان خطة التنمية المستدامة تهدف للقضاء على الفقر والتمييز وانتشار الاوبئة ...الخ وهذه الاهداف هي ذاتها معايير لتحقيق امن الاسرة.

4- لا توجد اتفاقية دولية متخصصة تهتم بتحقيق تعاون دولي في مجال الامن الاسري.

ثانياً:- التوصيات

1- عقد اتفاقية دولية يكون موضوعها تعاون الدول للقضاء على مسببات التفكك الاسري، وتوفير متطلبات امن الاسرة وتبدأ بين الدول التي تشترك مع بعضها بوجود روابط في العادات والتقاليد واللغة والدين والموقع لإعطاء موضوع الامن الاسري صبغة دولية وذلك لأنه كما سبق وان اشرنا في صفحات البحث ان البذرة الاولى للجرائم الارهابية والمنظمة تنطلق من التنشئة الاسرية الاولى وان غالبية المجرمين هم من عاشوا حياة اسرية غير مستقرة ساهمت في بلورة سلوكهم المنحرف، لذلك لابد من وجود اتفاق دولي يهدف الى تحقيق امن الاسرة لوئد الجريمة في مهدها والقضاء على مسبباتها.

2- تشكيل لجان تابعة للأمم المتحدة لها مكاتب في الدول الاعضاء هدفها مراقبة حالات ومؤشرات تفكك الاسرة لرصد انحراف افراد الاسرة قبل ان يجنحوا وينخرطوا للجرائم الماسة بالأمن وتقديم تقارير دورية للجهات المعنية.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب

1- ماجد راغب الحلو، قانون البيئة في ضوء الشريعة الاسلامية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2002.

ثانياً: البحوث والمقالات

1- امنة عبد الحسين مراد، التنمية المستدامة في المناطق الحضرية – التحديات والحلول، مجلة التعليم للدراسات التخصصية الحديثة، المجلد (1)، العدد (9)، الوقف السني، 2025.

2- بان صاحب عبد المنعم، دور الامن القضائي في تحقيق التنمية المستدامة " دراسة تحليلية في ضوء احكام الدستور العراقي"، مجلة رسالة الحقوق، المجلد (17)، العدد(1)، كلية القانون- جامعة كربلاء، 2025.

3- حيدر حسين كاظم الشمري، الامن الاسري ضرورة لحماية المجتمع العراقي، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 13، العدد خاص، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الانبار، 2023.

4- رجاء ابراهيم سليم، تداعيات جائحة كوفيد- 19 على سبل تحقيق خطة التنمية المستدامة للأمم المتحدة، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد (4)، الجمعية العراقية للعلوم السياسية، 2021.

5- رفاء مهاوي هاني وسجى سعد احمد، خصائص المدن الذكية وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة المستنصرية للعلوم الانسانية، المجلد (3)، العدد(2)، الجامعة المستنصرية، 2025

6- فاطمة نجم محمد، الحماية القانونية للأسرة في التشريعين العراقي والجزائري دراسة مقارنة، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 20، العدد 2، 2021.

7- محمد جغام وصوفيا شراد، الحماية القانونية للاسرة المفهوم والتجليات، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 7، العدد 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة محمد بو ضياف بالمسيلة، الجزائر، 2022.

8- مروة ناجح البعول و سميرة عبد الله الرفاعي، مقومات الامن الاسري من منظور تربوي اسلامي ودرجة تحققه لدى العاملات في جامعة اليرموك، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات التربوية والنفسية، مجلد 29، عدد 6، فلسطين، 2021.

9- نوار عبد الله علي، دور التربية الفنية في تعزيز التنمية المستدامة (الاهمية- المداخل- المعوقات)، المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية، العدد (16)، المجلد (5)، كلية اصول الدين الجامعة، 2025.

10-نوار محمد ربيع الخيري، التنمية المستدامة: دراسة نظرية، المجلة السياسية الدولية، العدد (62)، الجامعة المستنصرية، 2025.

ثالثاً: المواثيق والاتفاقيات الدولية

1- الاعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة 1948.

2- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966.

3- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966.

4- اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979.

5- اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989.

رابعاً: مصادر الانترنيت

1- اهداف التنمية المستدامة ، تقرير منشور في الانترنيت على الرابط الاتي:

https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals/

2- خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية ، مقال منشور في الانترنيت على الرابط الالكتروني الاتي:

https://archive.unescwa.org/ar/sub-site/%D8

3- لمحة عن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ، مقال منشور على الرابط الالكتروني الاتي:

https://www.ohchr.org/ar/sdgs/about-2030-agenda-sustainable-deveiopment